الجمهورية العربية المتحدة

معهد التخطيط القومى

مذكرة رقـــم ٦٢٣

البرنامج التدريبى طويل الاجل لموظفى وزارة الادارة المحليـــة

الاقتصاد الكلى

Macro Economics

المتغيرات الاقتصادية • رأس المال القومـــى

د • عاطف السيد

فبراير سنة ١٩٦٦

القاهـرة

٣ شارع محمد مظهر بالزمالك

محاضرات فى الاقتصاد الكلى

(Macro - economics)

" هذه المحاضرات القيت على اعضاء الدورة التدريبية الخاصة بالادارة المحلية • وقد روعى فيها عاملان : المستوى العام للسادة المتدربين والوقت المخصص لها • لهذا اقتصرت على بعض جوانب الاقتصاد الكلى وعرضتها عرضا مبسطا "•

مقدمـــة

الانسان اجتماعى بطبعه يعيش فى مجتمع منظم سياسيا • لذلك فهو اذ يبحث عن اشباع حاجاته المختلفة يحاول بطريق او بآخر اشباع حاجات الاخرين • الامر الذى ينتج عنه علاقات متشابكة بين افراد المجتمع • وما ينتج عن ذلك التشابك من تعارض المصالح وتقابلها بشكل يعوق فى تطوره اشباع هذه الحاجات • وبالتالى كان لابد من وجود سلطات منظمة لها من القوة ما تستطيع معه ان تضع هذه العلاقات الوضع السليم الذى تضمن معه لا اشباع الحاجات الحالية فقط ولكن ايضا العمل على زيادة هذا الاشباع وازدهاره فى المستقبل •

وهذه السلطة العامة هى الدولة التى اعترف لها اخيرا بضرورة التدخل فى الشئون الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع • وكان هذا فى الواقع نتيجة لتطور طويل كان انعكاس لتوالى الفلسفات الاقتصادية والاجتماعية التى تطورت بدورها تحت ضغط الظروف الاقتصادية والسياسة والاجتماعية •١)

---

١) لم تصل الدولة الى هذا المركز من التدخل الا بعد تطور طويل•

- ففى القرون الوسطى حيث كان التنظيم السياسى والاجتماعى مبنيا على مبدأ الاقطاعية كانت الطبقة المسيطرة هى السادة (ملاك الارض) واصحاب الحرف • وكان السادة يستغلون الفلاحين الذين كانوا فى اغلبهم عبيد • اما ارباب الحرف فقد كونوا فيما بينهم رابطة للمهنيين وقصروا حق الانتاج والتصنيع لهم • وازاء هذا النفوذ لم تستطع الدولة الا ان تجاريهم بل وتحميهم • فى نفس الوقت استطاع رجال الدين الدخول فى طبقة النبلاء (السادة) وازاء نفوذهم واصبحت الكنيسة صاحبة الكلمة الاولى فى الدولة •
- واستمر هذا الوضع حتى النصف الثانى من القرن الخامس عشر حيث ظهرت عيوب النظام الاقطاعى تحت تطور الفكر الاقتصادى الذى غير كثيرا من الانتاج • اذ بدأ التضارب بين التيارين القديم والحديث ادى الى نصرة الاخير وظهور طبقة من التجاريين • وحلت الدولة الملكية محل الدولة الاقطاعية • وتغيرت بالتالى اهداف الدولة ووظيفتها على ضوء هذا النظام الجديد • فانفصلت الكنيسة عن الدولة واصبحت السياسة الاقتصادية والمالية مستوحاه من الفلسفة التجارية التى تقوم اساسا على ان الذهب

وما يهمنا من هذا التطور الصورة الحديثة لوظيفة الدولة اذ اصبحت تستهدف:

- اشباع الحاجات الاجتماعية بمستوى اعلى واوسع مما كان عليه الامر من قبل .
- الادارة والتوجيه السليم للموارد القومية والبشرية والمادية للحصول على الانتاجية القصوى .
- اعادة توزيع الدخل بشكل يضمن تحقيق مزيدا من العدالة الاجتماعية وقدرا اكبر من الرفاهية .

يتبع — والفضة هما اساس ثروة الامة ونفوذها . وبالتالى يجب ان تولى الدولة جل عنايتها للمبادلات وللصناعات الوطنية التى يمكن معها ان تجلب اكبر قدر ممكن من الرصيد النقدى للامة .

وعلى هذا نجد فى هذا العصر الصورة الاولى لتدخل الدولة . وكان هذا التدخل فى الواقع لصالح اصحاب الاعمال فلم تحدد حدا ادنى للاجور بل حددت حدا اعلى لها واخضعتها للضرائب لتمنع غلاء المعيشة . وكان النبلاء ورجال الدين معافين من الضرائب بينما يتحمل العبء الضريبى كله من لا يملكون شيئا ولهذا كان يقال : حتى تستطيع الهروب من الضريبة يجب ان تكون ثروة .

— ساعدت هذه السياسة التجارية على ظهور الرأسمالية التجارية الا انها سرعان ما بدأت تكون عقبة فى سبيل التقدم . اذ لم تأخذ فى اعتبارها الظروف الجديدة للانتاج بل اتجهت فقط الى تثبيت المراكز المكتسبة وحماية المصالح القائمة لاقلية قوية . مما زاد الهوة بين الاقلية المميزة والاغلبية وظهر هذا جليا فى فرنسا الامر الذى ادى الى قيام الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ حيث حطمت النظام الاجتماعى القائم وارست نظام جديد هو الرأسمالية الحرة .

— جد هذا النظام الجديد تغيرات جذرية فى وظيفة الدولة وفى القوى الاجتماعية وكان من اهمها :

— ظهرت الدولة بثوب جديد فتلاشت الملكية المطلقة . وتخلت من ناحيتها عن كل تدخل فى الشئون الاقتصادية واصبحت حامية للحرية . فالغت كل القوانين التى كانت تحد من حق الملكية وكل العوائق التى تقوم فى وجه المنافسة الحرة وبهذا اصبح المركز الفردى هو مركز الحياة الاقتصادية . واصبح الربح هو المعيار الوحيد لها . والحرية الفردية الضمان لسلامة هذا النظام .

— توزعت القوى الاقتصادية توزيعا جديدا . اذ ظهرت طبقة البورجوازية التى تملكت عناصر الانتاج وتحكمت فيها وسادت بالتالى طوال القرن التاسع عشر .

— الى جوار ما تمخضت عنه الرأسمالية الحرة من مزايا كان لها من المساوئ والمتناقضات الداخلية : دورات اقتصادية — بطالة — ازمات اجتماعية . تبذير وضياع فى وسائل الانتاج : ما جعلها

وعلى هذا اصبح لزاما عليها :

١ - اتخاذ كافة الاجراءات المناسبة للاستخدام المنطقى المنتج للموارد البشرية والمادية بقصد ضمان تحقيق العمالة الكاملة وتحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الدخل القومى فى ظل من توازن اقتصادى كلى • وحتى يمكنها هذا يجب عليها ان :

- تحدد سياسة اقتصادية تستطيع بها تنسيق مختلف اوجه النشاط الاقتصادى للدولة وتحقيق الاهداف المراد الوصول اليها فى مدة معينة وبأقل تكلفة اجتماعية ممكنة •
- تعد الميزانية القومية التى تجسم اتجاهات هذه السياسة الاقتصادية لضمان انفاق عام كافى للاحتفاظ بالتشغيل الكامل وتنمية الموارد القومية•
- انشاء مشروعات عامة جديدة لا يقبل عليها الافراد فى العادة اما لما تحتاجه لرؤوس اموال لا قبل للافراد عليها او لعدم اربحيتها المادية رغم فائدتها للاقتصاد القومى •
- الرقابة الفعالة للنشاط الاقتصادى لضمان تنفيذ هذه السياسة ومقاومة التقلبات الاقتصادية وما يتمخض عنها من ضغوط تضخمية وانكماشية والاحتفاظ بالتالى بالاستقرار الاقتصادى •

يتبع - غير قادرة على مواجهة الموقف • اذ لجأت كل الطبقات الاجتماعية للدولة تطلب الحماية : المنتجين والمستهلكين والعمال • وعلى هذا انكمش هذا النظام وافسح مكانا لرأسمالية اجتماعية • اذ تدخلت الدولة بمقتضاه لحماية الضعفاء من افراد المجتمع : اداء الخدمات العامة - اعانات اجتماعية واعانات بطالة وبالتالى ظهرت وظائف اجتماعية جديدة •

- الا ان الوضع الجديد لم يحل الاشكال : اذ لم تستطع فكرة الدولة " خدمة اجتماعية " ان تنهى ما ثار من نزاع بين العمال واصحاب رؤوس الاموال • فى نفس الذى اقترن ذلك بتحول فكرى فقامت حركة طالبت من ناحية بتدخل الدولة فى توجيه الاقتصاد ونادت بتغيير اساسى فى النظام الاقتصادى اذ نظمت نقابات عمالية سادتها المبادئ الماركسية واتخذت مظهرا ثوريا •

٢ — يجب على الدولة ايضا اتخاذ ما يلزم من اجراءات للمساهمة فى رفع مستوى المعيشة ومستوى الانتاجية لهذا يجب عليها ٠

— العمل على تحريك القوى المنتجة الراكدة بواسطة اسلحتها المالية ٠

— التقليل ما امكن من التفاوت فى توزيع الدخل القومى ٠

— توزيع الدخل القومى توزيعا اكثر عدالة على الفئات الاجتماعية المختلفة بتحول القوة الشرائية الفائضة من الطبقات الثرية الى الطبقات الغنية ٠

وعلى هذا حلت فكرة " الرجل الاجتماعى " اى الرجل الذى تحركه المنفعة الجماعية فتدفعه تفضيلاته الى تصرفات تحقق للاخرين وللدولة اكبر منفعة ممكنة ، محل " الرجل الاقتصادى " الذى تحركه منفعته الشخصية فيحاول تحقيق اكبر نفع ممكن له وبصرف النظر عن الاخرين ٠

وبالتالى تقلصت فكرة الفرد وتصرفاته كموضوع للاقتصاد وافسحت مكانا للمجموع٠ فحلت فكرة الدخل القومى محل الدخل الفردى والاقتصاد القومى محل الاقتصاد الفردى والتوازن الاقتصادى الكلى محل التوازن الاقتصادى الجزئى ٠

وبعبارة اخرى افسح الاقتصاد الجزئى محلا للاقتصاد الكلى الذى يعالج المجتمع الاقتصادى فى مجموعه — وقد كان لكينز الفضل الاكبر فى اعادة بعث هذا الاقتصاد الكلى ٠ ١)

---

١) ولقد كان نشوب الحرب العالمية الاولى بداية للثورة المعاصرة التى امتدت حتى يومنا هذا ٠ وكانت من اهم انعكاسات هذه الثورة الروسية سنة ١٩١٧ والفاشية التى قامت فى فترة ما بين الحربين وكذلك الثورة الصليبية والحركات الوطنية التى تلت الحرب العالمية الثانية ٠ وكانت هذه الثورة ضد الحرية الاقتصادية والديمقراطية الحرة وكانت تستهدف اقامة عالم جديد اكثر عدالة يسوده الاستقرار والتقدم الاقتصادى ٠

— ومن ناحية اخرى وفى وقت معاصر لهذه الثورات حدثت الازمة الاقتصادية (سنة ١٩٢٩) وكانت نتيجة طبيعية لمذهب الرأسمالية الحرة ٠ الامر الذى وجه الانظار الى ضرورة تدخل الدولة فى الشئون الاقتصادية على الاقل للحيلولة دون وقوع مثل هذه الازمات. وكان للورد كينز القدر الاعلى فى هذا المجال واليه يرجع الفضل الى ظهور الاقتصاد الكلى ٠

وعلى هذا سنحاول فى محاضراتنا هذه النظر الى الاقتصاد القومى كـــــكل ونستعرض اولا حركته ٠ وكما سنعرف ان الاقتصاد القومى يتكون من متغيرات تختلـف ومعدل سرعة تحركها ٠ فمنها ما هو سريع الحركة ملموسا ومنها ما هو بطىء الحركـة ولا تلمس الا فى خلال المدة الطويلة ٠ والمتغيرات الاولى تكون فيما بينها المجـــال الاقتصادى وتشكل النشاط الاقتصادى اما الثانية فتكون الهياكل الاقتصادية وبتعريـف اولى سريع يمكن القول بأن الهياكل الاقتصادية هى الحدود الفنية والمادية الـــتى يدور فيها النشاط الاقتصادى ٠ ويعرف الاخير بانه الجهود الذى يبذله مجتمـــع اقتصادى معين لاشباع حاجاته٠

وعلى هذا نجد من اللازم المرور سريعا على هذه المتغيرات الاقتصادية ٠ ثـــم نحاول دراسة هذه الحدود الفنية والمادية التى يدور فيها النشاط الاقتصـــــادى اى ما يسمى بوجه عام الثروة القومية والدخل القومى ثم نستعرض بعد ذلك نتيجـــة هذا النشاط الاقتصادى اى الدخل القومى وبالتالى فمحاضراتنا هذه ستنقسم الـــى ثلاثة فصـــول :

فصل تمهيدى : ويتعلق بدراسة المتغيرات الاقتصادية٠

الفصل الاول : الثروة القومية ورأس المال القومى ٠

الفصل الثانى : الدخل القومى

---

١) فى الواقع لا يرجع نشأة فكرة الاقتصاد الكلى الى هذه الفترة من الزمن فقـــط٠ ولكنه كان معروفا من المدرسة التقليدية ٠ اذ كانت تعتمد فى تحليلها علـــى التحليل الكلى ٠ مثال ذلك قانون ساى الذى ينص ان كل عرض يخلق طلبـــا له ٠ اى العرض يخلق الطلب ومعنى هذا التوازن الاقتصادى الكلـــى ٠ الا ان هذه النظرة تغيرت مع التقليديين المحدثين وبالاخص " فالرأس " اذ اعتمـــدت المدرسة الاخيرة على التحليل الجزئى ٠ اذ نظرت الى التوازن الكلى على انـــه مجموعة من التوازنات الجزئية فيتحقق التوازن الكلى عند تحقق التوازن فـــى الاسواق المختلفة ٠ وكانوا يصلون الى القاعدة العامة عن طريق تعميم النتائـــج الجزئيـــة ٠

فصل تمهيدى

المتغيرات الاقتصادية

يتكون الاقتصاد القومى من مجموعة من المتغيرات تتحرك وهى فى حركتها هذه تختلف من حيث معدل سرعتها فمنها ما هو بطئ الحركة لا تكون ملموسة الا فى المدة الطويلة ومنها ما هو سريع الحركة يمكن ملاحظتها فى المدة القصيرة. وتتجمع المتغيرات بطيئة الحركة فى مجموعات وتكون الهياكل الاقتصادية وكذلك المتغيرات سريعة الحركة اذ تكون المجال الاقتصادى . ويغلف كل من الهياكل الاقتصادية والمجال الاقتصادى النظام الاقتصادى الذى يتشكل بهما .

وسنمر مرورا موجزا وسريعا على كل منها .

اولا : الهياكل الاقتصادية : Structures économiques

يمكن تعريف الهياكل الاقتصادية بانها مجموعة النسب والروابط التى تميز مجتمع اقتصادى معين فى وقت معين والتى تظهر فى خلال مدة معينة وكأنها ثابتة نسبيا اى بالنسبة للنسب والروابط الاخرى.(١)

ومن هذا التعريف يتضح :

أ - الهيكل هو مجموعة نسب : أى العلاقات التى تربط مختلف المتغيرات فى داخل الهيكل بعضها بالبعض الاخر . مثال ذلك نسبة الارباح والاجور فى الدخل القومى - نسبة الانتاج الصناعى فى الناتج القومى ..... الخ .

---

١) هذا التعريف اخذناه من تعريف قال به F. Perroux حيث يرى فى مقاله
" Pour un approfondissement de structure" Melang Witmeur Paris 1939
ان الهيكل الاقتصادى هو مجموعة النسب والروابط التى تميز مجتمع اقتصادى معين فى وقت معين . الا ان هذا التعريف يبدو تعريف ساكن يفتقر الى العنصر الديناميكى . لهذا اضفنا اليه تعريف J. Akerman الذى قال به فى مقاله
L'analyse structurelle des variations économiques : Bull de l'Ins. de Rech. eco. et Soc. de l'Univ. de Louvain XIV dec. 1948 pp. 507.

ب - الهيكل الاقتصادى مجموعة روابط : اى روابط تربط بعضها بالبعض الاخر . اى تربط مختلف الظواهر ذات الطبيعة المختلفة بحيث تجعل اى تغير يحدث فى ظاهرة معينة يجر معه تغيرا آخر فى الظواهر الاخرى مثال ذلك : التغير فى الهيكل السكانى بزيادة نسبة الشيوخ والاطفال فى الهرم السكانى ينعكس على هيكل الاستهلاك وكذا هيكل الانتاج ..... الخ .

جـ - هذه النسب والروابط تميز مجتمع اقتصادى معين فى وقت معين ومعنى هذا ان الهيكل الاقتصادى هو حقيقة ملموسة وليس مجرد تصور او خيال . هذه الحقيقة قد خضعت للتطور التاريخى وستخضع للتطور فى المستقبل .

د - هذه النسب والروابط تظهر خلال مدة معينة كأنها ثابتة نسبيا بالنسبة للنسب والروابط الاخرى . ومعنى هذا ان المتغيرات الهيكلية متغيرات بطيئة الحركة نسبيا بحيث لو لوحظت خلال فترة قصيرة لظهرت وكأنها فى حالة سكون . هذا وقد انتقد جان لوم [1] هذا التحفظ فيرى اننا لو اطلنا مدة التحليل بقدر كاف لظهرت المتغيرات الهيكلية متحركة شأنها فى ذلك شأن المتغيرات الاخرى . ومن ناحيتنا نرى وان سلمنا بهذا المنطق الا اننا يجب الا نذهب بعيدا الى حد نقول فيه بعدم امكان تفريد المتغيرات الاقتصادية على اساس من معدل سرعة تحركها . ففى الواقع نجد الفارق كبيرا - كما سنرى فيما بعد - بين معدل سرعة تحرك كل من المتغيرات المجالية والتغيرات الهيكلية .

---

1) J. Lhomme "Materiaux pour une theorie de la structure economique et sociale" Rev. Eco. Nov. 1954 pp. 69 tss.

انواع الهياكل الاقتصادية : يمكن ارجاء هذه الهياكل الى اربعة مجموعات

- هياكل مادية وجغرافيـــة
- هياكل اقتصاديـــــــة
- هياكل سكانيـــــــة
- هياكل مجمعـــــــة

وسنمر سريعا على مشتملات كل من هذه المجموعات الاربعة .

اولا : الهياكل المادية والجغرافية

وتتعلق اساسا بالجغرافيا البشرية ويمكن ارجاعها الى :

١ — هيكل المواد الاولية حيث يوضح كافة الموارد على الارض وتحت الارض التى يمكن استخدامها فى النشاط الاقتصادى : الزراعى والصناعى :

٢ — هيكل المياه : ويبين مدى ما فى التربة من مياه او فى سطحها وكذلـــك الامطار والفيضانات والانهار والبحيرات .... الخ .

٣ — هيكل التضاريس : ويحدد ارتفاع التربة ومرتفعاتها : الجبال والهضـــاب ومدى مناعتها كحدود دولية ومدى اعاقتها للمواصلات بين مختلف مناطـق الاقليم محل الدراسة او بينه وبين غيره من الدول الاجنبية .

٤ — المناخ : ويبين البرودة والحرارة — الرطوبة والجفاف ومدى الفائـــدة او الضرر لكل منها على النشاط الاقتصادى .

ثانيا : الهياكل الاقتصادية :

ويمكن جمعها فى مجموعتين : هياكل النشاط الاقتصادى وهياكل النطـــاق الاقتصـــادى :

أ — هياكل النشاط الاقتصادى : وتشمل النشاط الاقتصادى منظورا اليه مـــن وجهات مختلفة :

هيكل الانتاج : ويتعلق بالانتاج من عدة زوايا ٠

— من ناحية طبيعة النشاط الاقتصادى اى القطاع الاقتصادى حيث يبين الروابط بين الكميات المستهلكة والكميات المنتجة بين الانتاج الزراعى والانتاج الصناعى والخدمات٠ نسبة كل وجه من هذه الاوجه (الزراعة والصناعة والخدمات فى الناتج القومى) ٠ ويبين ايضا فى داخل كل قطاع انواع الانتاج ونسبة كل منها للآخر وللمجموع ٠

— من ناحية ميكانيكية النشاط الاقتصادى : ويبين ما بالاقتصاد القومى من قطاعات رأسمالية متقدمة واقطاعية وبدائية ٠ كما سنبين ٠

— من ناحية فلسفة النشاط الاقتصادى : حيث يبين حجم القطاع الخاص والقطاع العام والقطاع التعاونى ونسبة كل منها للاخر وللاقتصاد فى مجموعه ٠

— من ناحية نوع النشاط الاقتصادى حيث يبين النشاط المنتج لسلع استهلاكية غير معمرة وذلك المنتج لسلع استهلاكية معمرة والمنتج لسلع رأسمالية ٠ ونسبة القطاع المنتج لسلع استهلاكية (معمرة وغير معمرة) للقطاع المنتج لسلع انتاجية وكذلك فى داخل كل قطاع نسبة النشاط المستغل بسلع استهلاكية غير معمرة الى ذلك المستغل بسلع استهلاكية معمرة ٠ وايضا فى داخل القطاع المنتج لسلع انتاجية فيبين النسبة بين ما يعتبر رأسمال ثابت وبين ما يعتبر رأسمال دائر ٠

— من ناحية الوحدات القائمة بالنشاط الاقتصادى حيث يوضح الوحدات الانتاجية من حيث حجمها : وحدات صغيرة ومتوسطة وكبيرة ونسبة كل منها للاخرى ومن حيث شكلها القانونى : وحدات فردية او شركات او تعاونيات ومن حيث مدى ادماجها رأسيا او افقيا ٠

— هيكل التجهيز الفنى : ويبين مدى الكفاية الرأسمالية والعمالية فى الانتاج ودرجة التقدم الفنى ٠ فى كل قطاع على حده ٠ وفى داخل كل قطاع يبين ذلك فى فروع القطاع ٠

٢ - هيكل توزيع الدخل واستخدامه : ويعالج الدخل القومى من عدة زوايا :

- من حيث عناصر الانتاج : ويبين مدى مساهمة كل عنصر من عناصر الانتاج المختلفة فى الدخل القومى : الارض ورأس المال والعمل ... الخ .
- من حيث مجموعة الدخول : ويبين نسبة من الاجور والايجارات والفوائد والارباح فى الدخل القومى
- من حيث الفئات الاجتماعية المهنية : ويبين نصيب كل فئة اجتماعية : زراع وعمال زراعيين واصحاب المشروعات الصناعية والتجارية واصحاب المهن الحرة.
- من حيث الفئات الاقتصادية : منظمين (اصحاب رؤوس اموال) وعمال حيث يبين نصيب كل فئة فى الدخل القومى .
- حسب شريحة الدخل : حيث يبين توزيع الدخل القومى على الافراد حسب الشرائح المختلفة .
- من حيث استخدام الدخل : حيث يبين الجزء المخصص للاستهلاك والمخصص للاستثمار . وبالتالى يبين الميل الى الاستثمار والى الاستهلاك . كما يبين من ناحية اخرى الانفاق الكلى المخصص للمجموعات الاستهلاكية المختلفة (مواد غذائية - ملابس - .... الخ).

٣ - هيكل التبادل : ويبين من ناحية التبادل الداخلى ومن ناحية اخرى التبادل الخارجى .

- هيكل التبادل الداخلى : ومن المعروف ان هذه المبادلات تجرى فى السوق وفقا لاثمان معينة حيث يجرى التعامل فيها بالنقود . وعلى هذا يتميز هذا الهيكل بالمميزات :

- شكل السوق : منافسة او احتكار او شبه احتكار . اى من هذه النظم يسود السوق فى الاقتصاد فى مجموعه او فى مختلف فروعه .
- التنظيمات النقدية : اى النظام النقدى المتبع : نقود معدنية ، نقود ورقية) وكذا هيكل البنوك ودرجة تخصصها وتقسيماتها الى بنوك ايداع وبنوك خصم وبنوك ائتمان قصير الاجل وائتمان طويل الاجل ودرجة تركز البنوك) وكذا سعر الفائدة وهيكله (سعر الفائدة فى المدة القصيرة - فى المدة الطويلة - فى المدة المتوسطة) وكذا مدى السيولة النقدية ودرجتها والرصيد النقدى المستغل والرصيد النقدى غير المستغل (الفائض) .
- الاثمان : اثمان المنتجات الزراعية والمنتجات الصناعية وكذا الاثمان السائدة فى القطاع العام وتلك المتعامل بها فى القطاع الخاص - اثمان الجملة واثمان التجزئة - والاثمان الحرة والمحددة والمحدد لها حدا اقصى . واثمان المواد الاولية والسلع الاستهلاكية والسلع الانتاجية .
- هيكل التبادل الخارجى : لما كان من الحتمى ان يكون للدولة علاقات اقتصادية بالدول الاجنبية عنها فان هذا الهيكل يصور هذه العلاقات . فيبين العلاقة بين الاستهلاك المحلى والصادرات وبين الانتاج المحلى والواردات وبين الاثمان العالمية والاثمان المحلية بين السلع المصدرة الاستهلاكية والانتاجية . وبين السلع المستورد الاستهلاكية والانتاجية .

٤ - هيكل القطاع العام (قطاع الادارة الحكومية وقطاع الاعمال) والقطاع الخاص: ويبين لنا هذا الهيكل العلاقة بين الدين العام والدخل القومى : توزيع عبء الدين العام . توزيع العبء الضريبى . العلاقة بين العبء الضريبى والدخل القومى . كما يبين النسبة بين انتاج القطاع الاشتراكى (المؤمم) والانتاج القومى وكما يبين النسبة بين الاصدار العام (اسهم وسندات) والاصدار الخاص .

ب - هيكل النطاق الاقتصادى

ويبين هذا الهيكل نقاط التركز ومراكز التنمية فى الاقليم الاقتصادى محل الدراسة . كما يبين حدود المناطق الاقتصادية المختلفة بما يتضمن مثل هذا الحديد من وصف لتوزيع السكان الاقليمى بين مختلف اوجه النشاط الاقليمى وكذا العلاقات المختلفة بين مختلف المناطق .

ثالثا : هيكل السكان :

وهو الهيكل الذى يبين النسب والروابط الخاصة بتوزيع السكان وتركيب الهرم السكانى من حيث السن والجنس " السكان العاملين والسكان غير العاملين وتوزيع السكان العاملين على مختلف اوجه النشاط وبالتالى فهو يتضمن :

- هيكل توزيع السكان : حيث يبين توزيع السكان داخل الدولة محل الدراسة وبيان الكثافة السكانية واماكن التركز السكانى .

- هيكل تركيب السكان : ويظهر فى شكل الهرم السكانى . وهذا الهرم عبارة عن قسمين متقابلين قسم للاناث وقسم للذكور - وتبين قاعدة الهرم عدد السكان وارتفاع السن وبالتالى يمكن تحديد عدد السكان فى كل سن ومن كل جنس (اناث او ذكور) . ومن شكل هذا الهرم يمكن معرفة حالة السكان : فقد تكون السكان فى حالة سكون اذا كان الهرم منتظم متساوى الاضلاع وقد يكون السكان فى حالة ازدياد حيث تزيد نسبيا قاعدة الهرم بسبب عدد المواليد التى تتزايد من عام لاخر . وقد تكون السكان فى حالة انكماش حيث تنكمش قاعدة الهرم . وقد تكون السكان فى حالة بدائية اى نسبة عالية فى المواليد ونسبة عالية فى الوفيات اذا ما كان الهرم ذو قاعدة ضيقة وارتفاع كبير . وقد تكون السكان فى حالة نضج اى تقل نسبة الوفيات ونسبة المواليد معا ولكن بمعدل اكبر ويبدو الهرم فى شكل شبه منحرف قاعدته الى اعلى - اى نجد القاعدة اضيق من الرأس .

هذا ويبين الهرم السكانى على وجه العموم الاطفال والبالغين والشيوخ وتعتبر الطبقة الوسطى من الهرم (البالغين) العنصر الفعال المنتج فى السكان الذى يتحمل تكاليف صيانة وتربية الصغار واعالة الشيوخ . وبالتالى يمكن معرفة اهمية الموارد السكانية من الايدى العاملة من ناحية والتكلفة الاجتماعية التى تقع على كاهل المواطنين البالغين من ناحية اخرى .

رابعا : الهياكل المجمعة

وتسمى ايضا بالهياكل المغلقة الى المغلقة للهياكل اخرى وهى فى مجموعها هياكل غير اقتصادية وان كان لها دور كبير فى ميكانيكية الاقتصاد القومى وفاعليته ويمكن تقسيمها الى هيكل سياسى قانونى وهيكل اجتماعى وهيكل معنوى (نفسى وعقلى) .

اما عن الهيكل السياسى القانونى ويسمى بهيكل المقومات الاساسية فيبين فلسفة الحكم : ديمقراطى او تحكمى وكذا هيكل الاحزاب السياسية . هذا وكلما ازداد استقرار هذا الهيكل كلما ساعد ذلك على النمو الاقتصادى فالشعور بعدم الاطمئنان يعرقل الاستثمارات الطويلة الاجل والبالغة الاهمية بالنسبة للاقتصاد بل ويشجع على هرب رؤوس الاموال الى الخارج كما يبين هذا الهيكل حق الملكية وحدودها وتنظيمه وكذا النقابات ودورها وعلاقتها بالدولة .

اما عن الهيكل الاجتماعى فيبين الروابط التى تربط مختلف الفئات الاجتماعية من حيث العدد والقوة والنشاط والاهمية ودرجة قابلية الطبقات الاجتماعية للذوبان بعضها فى البعض الاخر . هذا ونلاحظ انه كلما زادت هذه الدرجة كلما ساعد ذلك على التقدم الاقتصادى والاجتماعى فى المجتمع محل الدراسة .

اما عن الهيكل المعنوى اى الهيكل النفسى او الفكرى فهو كما يعرفه لوسيان فيفر العتاد الفكرى للمجتمع اذ يبين اهداف المجتمع : البحث عن الربح او البحث عن التقدم او البحث عن الرفاهية كما يبين بعض الاوجه النفسية الاخرى : الميل الى

العمل المتقن • الميل الى المخاطرة • وعلى العموم يمكن القول بان الهيكل النفسى والفكرى هو مجموعة القيم والمعتقدات والمبادىء والاحكام التى يعتنقها افراد مجتمع معين •

من هذا العرض السريع لمختلف الهياكل المكونة للاقتصاد القومى يبين لنا واضحا انها تتكون من متغيرات • وهذه المتغيرات ذات معدلات مختلفة فى سرعة تحركها الا انها بوجه العموم ذات معدل بطىء لا يكون ملحوظا فى المدة القصيرة •

ثانيا : المجال الاقتصادى

يتكون المجال الاقتصادى من مجموعة المتغيرات سريعة الحركة اى التى تكون حركتها ملموسة فى الزمن القصير • فيمكن تعريفه اذن[1] بانه موضوع كل الانشطة الاقتصادية ويعطينا فى حركته صورة لحالة هذا النشاط • ويتضمن على وجه العموم ثلاث مجموعات من المتغيرات : متغيرات تعبر عن الدخل النقدى ومتغيرات تعبر عن الدخل الحقيقى ومتغيرات تعبر عن العمالة • وقد يتعلق هذا المجال بالدولة محل الدراسة او بأقليم من اقاليمها او بالدولة فى علاقتها مع العالم الخارجى •

والمهم فى هذا ان هذه المتغيرات تكون فى حركتها دورية وبالتالى ينتج عنها التقلبات الاقتصادية على النحو الذى ستراه فيما بعد •

ثالثا : النظام الاقتصادى

قلنا ان الهياكل الاقتصادية ترتبط بعضها مع البعض بروابط ونسب معينة • هذه الروابط والنسب تعطى الاقتصاد فى مجموعه شكله الخاص • وهذا الشكل هو

هو النظام الاقتصادى • فالنظام الاقتصادى اذن هو مجموعة من الروابط مركبة من مختلف الهياكل الاقتصادية والفنية والسياسية والفكرية ••• الخ ومرتبطة بعضها مع البعض الاخر بروابط ثابتة نسبيا •

هذا ونلاحظ ان اى نظام اقتصادى يتضمن فى الواقع تطورا سابقا وينبئ عن تطورات لاحقة لهذا فلا يوجد نظام اقتصادى خالص بمعنى الكلمة ••• بمعنى ان اى نظام اقتصادى موجود الآن نجده خليطا من عدة انظمة فنجده مثلا فى بعض اجزاء الاقتصاد نظام رأسمالى يفصل بين العمل ورأس المال • فى نفس الوقت نجد فى بعضه قطاع حرفى بعيد عن النظام الرأسمالى بل ونجد ايضا قطاع عام حكومى وتعاونى • ومثال ذلك الاقتصاد الفرنسى •

اشكال النظام الاقتصادى : قال كثير من الكتاب بأقسام مختلفة ونكتفى بقسم قال به فاجمان (١) وبوجنسز •

اقترح فاجمان تقسيمين :

الاول : حسب درجة الكثافة الرأسمالية المطبقة فاقترح التقسيم التالى :

- بلاد غير رأسمالية تستخدم قليل من رأس المال ونطاق ضيق من التبادل ويسودها الاقتصاد العائلى او القبلى وبالتالى لا تعرف العمالة المنظمة •
- بلاد رأسمالية حديثة وهى التى تتجه الى النظام الرأسمالى بفضل رؤوس الاموال والعتاد الآتى لها من الخارج (برازيل وامريكا اللاتينية)
- بلاد نصف رأسمالية : ويوجد بها قطاع هام بدائى ولا يمثل منها النظام الرأسمالى الا بضعة قطاعات ليس لها الاهمية القصوى •
- بلاد رأسمالية متقدمة : وهى بلاد رسخت فيها الرأسمالية من القرن الثامن عشر وكذا بلاد حديثة ولكن بلغت مرحلة النضوج •

هذا وقد لخص فاجمان خصائص هذه الانظمة على النحو التالى :

	بلاد رأسمالية متقدمة	نصف رأسمالية	رأسمالية حديثة
كثافة السكان	عالية	عالية	ضعيفة
استهلاك ماكينات	عالية	ضعيفة	متوسطة
حركة مواصلات	عالية	ضعيفة	عالية
تصنيع	عالية	ضعيفة	متوسطة
تجارة خارجية	عالية	ضعيفة	عالية جدا

وهذا التقسيم كما يرى موريس بيى لا يتضمن البلاد التى سلكت طريق التنمية بدون الالتجاء الى معونات خارجية ولا البلاد التى تخضع لنظام احتكار الدولة ولا البلاد الاشتراكية .

التقسيم الثانى لفاجمان : ويتناول شكل التنظيم الاقتصادى ويقسم على النحو التالى :

- اقتصاد حر يعمل للاشباع المباشر للحاجات وهو موجود فى البلاد الغير رأسمالية (الزراعية).
- اقتصاد حر يعمل بقصد الربح وهو موجود فى البلاد الرأسمالية الحديثة كأمريكا الجنوبية واستراليا .
- اقتصاد موجه يعمل بقصد الربح وهى البلاد الرأسمالية المتقدمة (انجلترا والولايات المتحدة) حيث تكون الاثمان والاجور وسعر الفائدة وجزء من الناتج خاضع لتحكم الدولة او الجماعات العامة او الخاصة .
- اقتصاد محكوم يعمل لاشباع الحاجات مباشرة وهو النظام الاشتراكى .

فالتقسيم الثانى مبنى على اساسين : الاول هو الهدف من النشاط الاقتصادى : هل هو الربح او اشباع الحاجات . والاساس الثانى وهو ظروف العمل الاقتصادى : حرية او تحكم.

هذا وقد لخص خصائص كل قسم على النحو التالى :

الاقتصاد	حرية	تحكم	البحث عن الربح	اشباع الحاجات
- بلاد ليست رأسمالية (زراعية) الكونغو والسودان	+	-	-	+
- بلاد رأسمالية حديثة (استراليا وافريقيا الجنوبية)	+	-	+	-
- بلاد رأسمالية متقدمة الولايات المتحدة وانجلترا	-	+	+	-
- بلاد اشتراكية	-	+	-	+

ولكن رغم التقسيم الثانى : اسقط فاجمان من اعتباره بعض الاعتبارات اهمها علاقة الاقتصاد بالعالم الخارجى اى السياسة الخارجية لاقتصاد قومى ومدى الاكتفاء الذاتى الذى ينبحث عنه الاقتصاد .

وعلى هذا جاء بوجز بتقسيم آخر عالج فيه هذا النقص حيث ميز بين :

- بلاد ليست رأسمالية وليست مقترضة من العالم الخارجى كالصين واليابان فى بداية القرن التاسع عشر .
- البلاد الحديثة الاقتراض : اى التى بدأت فى الاقتراض من العالم الخارجى كتركيا قبل عام ١٩٣٩ .
- بلاد متقدمة مقترضة : كالولايات المتحدة الامريكية فى المدة من ١٨٧٤ الى ١٩١٧ .
- بلاد حديثة مقرضة : اى بدأت فى اقراض الدول الاخرى كالولايات المتحدة فى سنة ١٩٢١ وفرنسا فى المدة من ١٨٩٥ الى ١٩٠١ .
- بلاد متقدمة مقرضة (كالمملكة المتحدة منذ منتصف القرن التاسع عشر والولايات المتحدة من سنة ١٩٢٩ ثم قام بوجز بتلخيص خصائص هذه المجموعات من الدول فى الجدول التالى :

الهيكل الخارجي للدولة	ميزان السلع	ميزان الخدمات	عائد الاستثمارات	ميزان المدفوعات	ميزان رؤوس الاموال
دول ليست رأسمالية وغير مقترضة	=	=	=	=	=
دول مقترضة حديثا	—	—	—	—	+
دول متقدمة مقترضة	+	+	—	—	+
دول مقرضة حديثا	+	+	+	—	—
دول مقرضة متقدمة	—	—	+	+	—

هذا والمقصود بعلامة (=) اى حالة التوازن ، (+) اى وجود فائض وعلامة (—) وجود عجز .

الا اننا لو استعرضنا تقسيمات كل من فاجمان وبوجز رغم انها تسد النقص فى نواحى متعددة وتتكامل بعضها مع البعض ، لوجدنا انها ليست تقسيمات للانظمة نفسها ولكن لمختلف اشكال الانظمة من نواحى معينة . ومع ذلك يمكن القول بأن تقسيم فاجمان يعتبر خطوة فى هذا السبيل اضاف اليها ايكن[١] خطوات مكملة فى تقسيم سنحاول ان نستعرض اهم خطوطه العريضة .

يقول ايكن انه يوجد نوعين من الاقتصاد :

— اقتصاد ذو توجيه مركزى ولا يوجد به مبادلات .

— اقتصاد قائم على المبادلة . اقتصاد حر).

ويتميز الاقتصاد الموجه مركزيا بان التحكم فى كل الحياة الاقتصادية هو نتيجة خطط السلطات المركزية . اما ما يثار بهذا الصدد من مشاكل فيحل بسهولة عند الاخذ بعين الاعتبار الاشكال الاولوية لهذا الاقتصاد وهى ما سماها ايكن بالوحدات الاقتصادية .

---

١) لمزيد من التفصيلات انظر :

Walter Eucken : The foundation of Economico

اما الاقتصاد القائم على المبادلة فيقوم على خطط فردية • وبالتالى تكون المشكلة فيه هى ايجاد التناسق بين هذه الخطط •

هذا اشكال متعددة لكل من هذين الاقتصاديين •

فبالنسبة للاقتصاد الموجه مركزيا يمكن ان نميز :

- اقتصاد موجه بالكامل لا يعرف المبادلة
- اقتصاد موجه يعرف المبادلة فى نطاق السلع الاستهلاكية الموزعة مركزيا •
- اقتصاد موجه مع وجود حرية الاختيار لجمهور المستهلكين •

اما الاقتصاد الذى يقوم على المبادلة فيختلف حسب شكل السوق فمن ناحية السوق يمكن ان نميز بين السوق الاحتكارى وشبه الاحتكارى والسوق الحر الذى تتحق فيه المنافسة•

الا ان هذا التقسيم رغم دقته افتقر الى بعض الاعتبارات التى يمكن تلخيصها :

- لم يأخذ ايكن فى اعتباره عند التقسيم الا هذين الاقتصادين (الاقتصاد الموجه واقتصاد السوق) اى لم ينظر الا بنظرة الخطة الاقتصادية : هل هى خطة جماعية صادرة من جهة مركزية ام خطة فردية • وبالتالى اسقط من اعتباره عدة اعتبارات اخرى : كالكثافة الرأسمالية التى قال بها فاجمان وسبقت الاشارة اليها ، درجة تركز القطاعات الاقتصادية المختلفة (مدى التقدم والتخلف) التى قال بها كولن كلارك وكدرجة سيطرة الاقتصاد على الاقتصاديات الاخرى الاجنبيه عليه• وبالتالى يمكن القول بأن تقسيم ايكن ينقصه بعض اوجه التحليل الاقتصادى الهيكلى •
- فضلا عن هذا فان هذا التقسيم قد قال بوجود اقتصادين لا ثالث لهما اى افترض اقتصاد موجه توجيها كاملا واقتصاد تتحقق فيه الحرية الاقتصادية كاملة وبالتالى كان فى مجموعه نظريا • اذ من الصعب التسليم بوجود مثل هذين الاقتصادين • فكل نظام اقتصادى هو كما سبق القول نتيجة لتطور تاريخى سابق وسيخضع لتطور قادم • وعلى هذا الاساس فلا يوجد نظام اقتصادى نقى من

تداخل انظمة اخرى بدرجة كاملة ولكن الموجود فعلا هو ان كل نظام اقتصـــــادى مركب ٠ الامر الذى لم يأخذه فى اعتباره ايكن ٠

من كل ما تقدم من تقسيمات للنظام الاقتصادى وغيرها من تقسيمات اخرى كثـــيرة لكتاب عديدين يضيق المقام بها يبدو لنا انه من الصعوبة بمكان الوصول الى تقســـيم واحد كامل شامل لكافة الانظمة الاقتصادية والسبب فى ذلك كما سبق القول ان النظـــام الاقتصادى تابع للنسب والروابط التى تربط الهياكل المختلفة للاقتصاد القومى ولما كانـــت هذه النسب والروابط تتغير تبعا لحركة المتغيرات الاقتصادية المختلفة لذا نجـــد ان النظام الاقتصادى يختلف من حيث المكان من بلد لاخر ، بل وفى نفس البلد من حيث الزمان ٠ الامر الذى يبدو معه ضروريا اعطاء فكرة عامة عن حركة المتغيرات الاقتصاديـــة وخصائصها :

حركة المتغيرات الاقتصادية :

تتوقف هذه الحركة على مدى مرونة المتغير الاقتصادى وعلى طبيعة الحركة نفسها ٠

درجة مرونة المتغيرات الاقتصادية :

حاول كليمنس [١] ترتيب المتغيرات الاقتصادية حسب درجة مرونتها وبالتالى حسب درجـــة سرعة تحركها فى شكل دوائر ومنه نجد ٠

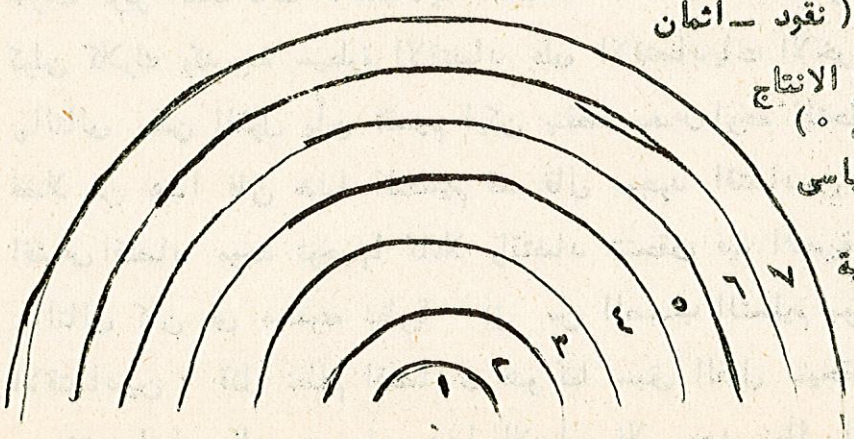

١ـ الظواهر الاقتصادية (نقود ـ اثمان دخل ـ تكلفة ٠
٢ـ النشاط الاقتصادى (الانتاج والاستهلاك والتبادل ٠)
٣ـ الهيكل القانونى السياسى والهيكل الفنى ٠
٤ـ هياكل نفسية واجتماعية
٥ـ هياكل سكانية ٠
٦ـ البيئـــة ٠
٧ـ الطبيعـــة ٠

فكلما اقترب المتغير من مركز الدائرة كلما كانت سرعته اكبر : فنجد اولا : الظواهر الاقتصادية الخاصة لى النقود والدخل والاثمان والتكلفة ... الخ) وهى من اسرع المتغيرات الاقتصادية واكثرها مرونة . وخاصة اذا ما نظرنا اليها من ناحية هياكلها : اى مجموعة النسب والروابط التى تربط متغيرات كل ظاهرة منها بعضها بالبعض كما تربط هذه الظواهر ببعضها . وهذه المتغيرات من المعروف انها متغيرات مجالية.

ويعد هذه المتغيرات فى ترتيب درجة المرونة تأتى متغيرات الانشطة الاقتصادية . وهذه الانشطة كما يقول كليمنس هى نتيجة مباشرة للهياكل الاقتصادية وبعض الهياكل الاخرى . ومرونة هذه المتغيرات وبالتالى سرعة حركتها وان كانت ملموسة نسبيا الا انها اقل من المتغيرات السابقة .

ويعد النشاط الاقتصادى تأتى متغيرات الهياكل السياسية القانونية والهيكل الفنى وهذه الهياكل فى الواقع اكثر الهياكل ارتباطا بالهيكل الاقتصادى بالمعنى الضيق المتقدم ذكره .

ثم يأتى بعد هذا فى ترتيب سرعة الحركة او درجة المرونة المتغيرات المكونة للهيكل النفسى والاجتماعى ثم بعد ذلك الهيكل السكانى .

ثم يأتى بعد ذلك الهيكل السكانى اكثر الهياكل استقلالا من حيث الحركة اذ تتحرك متغيراتها بدرجة تكاد تكون منعدمة وفى حركتها هذه تبدو مستقلة عن تأثير اى من المتغيرات الاقتصادية الاخرى وهذه الهياكل هى هيكل البيئة وهيكل الطبيعة . ومن البديهى انها شبه ساكنة اذا ما افترضنا ثبات كافة العوامل المفاجئة والتى قد تغير منها (زلازل وبراكين ... الخ) .

طبيعة حركة المتغيرات الاقتصادية :

يمكن ان نميز من هذه الزاوية نوعين من الحركة .

حركة خارجية اى مدفوعة بعوامل خارجة عن الاقتصاد ويكون من اثرها احداث تغيير مفاجىء فى النسب والروابط التى تربط كافة المتغيرات الاقتصادية او بعضها . كما فى حالة الكوارث التاريخية او احداث الطبيعة : زلزال - فيضان اعلى من المعتاد اغرق جزء من الاقليم الاقتصادى - فعل السلطات العامة وما يهمنا هنا هو العامل الاخير اذ قد تلجأ الدولة التغيير فى النسب والروابط التى تربط بعض المتغيرات الهيكلية بغية الوصول الى تحقيق اهداف معينة ويكون هذا بما يسمى بالتخطيط الهيكلى بدلا من ان تعمد الى تخطيط المتغيرات المجالية بحيث ينتج عن ميكانيكية حركتها ولكن فى المدة الطويلة ان يتشكل الهيكل الاقتصادى على النحو المطلوب . مثال ذلك قوانين الاصلاح الزراعى والقوانين الاشتراكية فى سنة ١٩٦١ بالجمهورية العربية المتحدة . فقد كان من الممكن الوصول الى نفس النتيجة بطريق غير مباشر اى بتخطيط المجال الاقتصادى تخطيطا يحقق ما انتجته هذه القوانين : (كفرض ضريبة على الاستغلال الزراعى فيما زاد عن الحد الذى ترى الدولة فيه انه اقصى ما يمكن ملكيته وتكون هذه الضريبة من الارتفاع بحيث تجبر الملاك الخاضعين لها بالتهرب القانونى منها اى بالتصرف فيما زاد عن هذا الحد الاقصى . وفى الحالة الثانية اى فى حالة القوانين الاشتراكية فكان يمكن الوصول اليها عن طريق المتغيرات المجالية وذلك بطريق منح القطاع العام اعانات ايجابية وسالبة (الاعفاء من الضرائب) لخلق منافسة غير متكافئة بينه وبين القطاع الخاص تكون الغلبة فيها للقطاع العام) .

- حركة داخلية نابعة من داخل الاقتصاد وتكون المتغيرات الاقتصادية فيها غير متأثرة الا ببعضها ويكون لكل متغير معدل سرعته الذى يتحدد على اساس من الروابط والنسب التى تربطه بالمتغيرات الاخرى . ويخضع بالتالى النظام الاقتصادى فى مجموعه لتطوره الطبيعى . الا ان هذه الحركة عادة ما تتخللها بعض الانقطاعات او التغيرات المفاجئة . وتتميز هذه التغيرات المفاجئة عن التغيرات الناتجة عن عوامل خارجية فى ان الاولى تكون حادثة فى داخل النظام الاقتصادى نفسه . كما فى حالة رواج اقتصادى اذا زاد انتاج سلعة معينة بمعدل سريع لدرجة اصبح معها الجهاز الانتاجى عاجز عن مجاراة هذا المعدل الا اذ غير نطاقه (هيكله) .

ولكن ومع هذه التغيرات المفاجئة يوجد خط عام للتطور . ومعنى هذا ان هذه التغيرات المفاجئة لا تؤثر فى الخطوط العريضة لتطور النظام الاقتصادى - وذلك بعكس التغيرات المفاجئة الاخرى الآتية من قوة خارجية وينتج عنها تعديل فى سير تطور النظام الاقتصادى نفسه .

هذا وتميز هذه الحركة الداخلية بعدم الراجعية . اى تعطى اثارها دائما الى الامام وليس العكس . وعلى هذا اذا ما تغيرت النسب والروابط التى تربط مختلف المتغيرات فانها لا تعود من جديد الى نفس الشكل القديم (قبل التغير) ولكن قد تصل فى تطورها الى شكل مماثل . وعلى هذا نجد ان المجال الاقتصادى يعطى اثره على كافة الهياكل التى تخضع بدورها وفى تطورها الى هذه الاثار وتراكمها حيث تتعدل النسب والروابط التى تربطها بعضها بالبعض الاخر .

فنجد اثر هذا المجال واضحا فى الهياكل الاقتصادية (بالمعنى الضيق السابق تحديده) . فمن المعروف ان هذه الهياكل تابعة لدرجة التراكم الرأسمالى . والتراكم هذا يتوقف بدوره على زيادة الدخول وسرعة معدل زيادتها وبمعنى آخر التطور المجالى . ومثالا لهذا الاثر نجد فى حالة الكساد حيث يشتد النزاع بين المنتجين حيث يحاولون تجنب انخفاض الاسعار وبالتالى انخفاض الارباح بطريقين اما بضغط نفقة الانتاج او بتخفيض القيمة الرأسمالية للمنشأة . ومن الطبيعى ان الذى ينجح فى هذه المعركة هو المنشئات الكبيرة دون الصغيرة الامر الذى يدفع الى تركز الانتاج باندماج المنشئات الصغيرة بعضها فى البعض الاخر . الامر الذى يؤدى بدوره الى تغيير فى هيكل الانتاج منظورا اليه من ناحية نطاق المنشأة . وقد اثبتت الحوادث التاريخية ذلك . فكما قال جان لسكير ان ازمة ١٨٩٣ بالولايات المتحدة وازمة ١٩٠٠ بالمانيا وكذا ازمة ١٩٠٧ بالولايات المتحدة قد اوجدت حركة واسعة من الاتحادات فى الصناعات المعدنية والتعدين والصناعات الكهربائية وكذا فى النقل والبنوك . وكانت هذه الاتحادات فى شكل كارتل وترست .

كما نجد اثر هذا المجال على الهيكل الاجتماعى : ويبدو هذا جليا فى توزيع الدخل • فمن المعروف انه فى فترة الصعود المجالى (حالة رواج) تزداد الدخول وفى فترة الهبوط المجالى (حالة الكساد) تنخفض الدخول • الا ان هذا الارتفاع والانخفاض ليس بمعدل واحد • اذ نجد مثلا دخول الاعمال ترتفع وتنخفض بنسبة عالية فى نفس الوقت نجد الدخول الثابتة (التعاقدية) فى ارتفاعها وخاصة فى انخفاضها تكون بمعدل منخفض وهذا ما يولد تعديل فى هيكل توزيع الدخل بين الحائزين حسب مصدر الدخل • وهذا التعديل قد يستمر وقد يعود من جديد الى مركز مشابه للمركز الاول •

كما نجد اثر هذا المجال الاقتصادى على الهيكل الفكرى : اذ من المعروف ان الرواج الاقتصادى مرتبط بالتوقعات التى يجريها المنظمون بصدد عائد منشئاتهم — وبالتالى تجد فى نفس الوقت تغير فى النظرة وفى تصرفات الافراد • فقد يكون الدافع الى الاستثمار اقوى من اللازم كما حدث فى فترة الرواج التى سبقت ازمة عام ١٩٢٩ الامر الذى يصحبه فى الغالب اتجاه تضخمى • وبالتالى يكون الاثر المباشر لمثل هذه الحالة ان يتخذ الادخار اشكال غير منتجة • فى صورة مضاربات (شراء سبائك ذهبية او عقارات انتظارا لارتفاع الاسعار المتزايد نتيجة للحالة التضخمية للاستفادة من الفارق بين الاسعار) فتوالى مثل هذه الحالة يغير والى حد كبير تفكير الافراد وطبيعة تصرفاتهم حيال الادخار وتفضيل السيولة وانواع الاستثمارات المفضلة • هذا ويلاحظ اننا قلنا نتابع هذه الحالة اى الاثار التراكمية هى التى تغير من الهيكل • لان الاخير كما سبق القول يتغير فى المدة الطويلة • وعلى هذا يجب ان تكون الظواهر المجالية الدافعة الى هذا التغير نابعة من المجال الاقتصادى بشكل طبيعى • اما اذا كانت استثنائية فان اثرها سرعان ما يزول كما حدث مثلا فى حالة التضخم الجامح الذى عانته المانيا بعد الحرب العالمية الاولى والذى لم يكن فى الصورة التى تم بها طبيعيا بالنسبة للمجال الاقتصادى •

هذا من ناحية اثر المجال الاقتصادى على الهياكل المختلفة للاقتصاد ويتوقف هذا الاثر كما رأينا على الحركة المجالية وعلى معدل سرعتها • الا ان الهياكل الاقتصادية كما سلف القول ترتبط بعضها مع البعض بروابط ونسب معينة وبالتالى يتأثر بعضها بالبعض الآخر فنجد من بين المتغيرات الهيكلية متغيرات قائدة اى تقود المتغيرات الاخرى التى تسمى متغيرات مقوده وقد تكون الاخيرة بالنسبة لغيرها قائدة ايضا وهكذا •١)

مثال ذلك هيكل التقدم الفنى فى تغيره يؤثر على توزيع القوى العاملة بين قطاعات الاقتصاد الثلاثة (الزراعى والصناعى والخدمات) وبالتالى على اهمية كل من هذه القطاعات فكلما ازداد التقدم الفنى كلما زادت اهمية القطاع الصناعى نسبيا (بالنسبة للقطاع الزراعى) فى نفس الوقت الذى تزداد فيه اهمية قطاع الخدمات ليسد حاجة القطاع الصناعى من الخدمات • ونسوق لهذا الغرض تطبيقا عمليا وهو خاص بتطور توزيع السكان العاملين على القطاعات الثلاثة للاقتصاد واخترنا حتى نبين اثر التقدم الفنى على هذا التوزيع معه مجموعات من الدول : دول متخلفة صناعيا • دول ناميـة — دول متوسطة النمو — دول تامة النمو — دول صناعية عالية •

---

١) يرى جوان اكرمان ان هناك ثمانية متغيرات مستقلة تمثل القوى القائدة للتغيرات الاخرى وهذه المتغيرات القائدة هى : التقدم الفنى — السكان — الحركة الفكرية — التغيرات السياسية — تطور الائتمان — تطور الجماعات — تطور العلاقة بين الزراعة والصناعة واخيرا تغير توزيع الدخل •

هذا ومن ناحيتنا اقول مع استاذنا اندريه مارشال ان هذه المتغيرات المستقلة هى الثلاثة الاولى تعطى اى التقدم الفنى والسكان والحركة الفكرية • فهذه المتغيرات فى الواقع هى التى تقود غيرها حتى من التى اعتبرها اكرمان متغيرات مستقلة : فالحركة الفكرية مثلا هى التى تجر التغير السياسى فيما عدا الحالات الاستثنائية القادمة من الخارج (كحرب مثلا) • وكذلك التقدم الفنى فانه يجر فى تطوره الهيكلى الائتمانى بحكم ان التقدم الفنى هذا بحكم هيكل الانتاج •

الدولة	القطاع الزراعي ٪					القطاع الصناعي					قطاع الخدمات				
	١٩٠٠	١٩٢٠	١٩٣٠	١٩٤٠	١٩٥٠ ١٩٥٥	١٩٠٠	١٩٢٠	١٩٣٠	١٩٤٠	١٩٥٠ ١٩٥٥	١٩٠٠	١٩٢٠	١٩٣٠	١٩٤٠	١٩٥٠ ١٩٥٥
فرنسا	٤٣	٤١ م	٣٦	٣٦	٢٨	٣٠	٣٠	٣٤	٣١	٣٧	٢٦	٢٨	٣٠	٣٣	٣٥
المانيا	—	٣٠ م	٢٩	٢٧	٢٠	—	٤١	٤٠	٤١ م	٤٦	—	٢٨ م	٣١	٣١ م	٣٤
بلجيكا	—	—	—	—	١٢ م	—	—	—	—	٥٠	—	—	—	—	٣٧ م
هولندا	—	—	—	—	٢٠	—	—	—	—	٣٤	—	—	—	—	٤٦
ايطاليا	٥٩	—	٤٩	—	٣٨	٢٤	—	٢٩	—	٣٣	١٧	—	٢٢	—	٢٩
المملكة المتحدة	—	٧	٥ م	٥	٥ م	—	٤٧ م	٤٦	٤٥ م	٤٩	—	٤٥ م	٤٨ م	٤٩ م	٤٥ م
الدانيمرك	—	٣٥	٣٥	٢٨ م	٢٣ م	—	٢٧	٢٧	٣٢	٣٦	—	٣٨	٣٨	٣٩ م	٤٠ م
النرويج	—	٣٧	٣٥	٣٩	٢٦	—	٢٥	٢٦ م	٢٠	٣٧	—	٣٨	٣٨ م	٤١	٣٧
السويد	—	٤٠	٣٥ م	٢٩	٢٠ م	—	٣١	٣٢	٣٥ م	٤١	—	٢٩	٣٢ م	٣٥ م	٣٨ م
تركيا	—	٧٥	٧٣	٧٢	٦٧	—	—	٧ م	١١ م	١١ م	—	—	١٩ م	١٦ م	٢١ م
اليونان	—	٥٤	٥٦	—	٤٨	—	—	١٦ م	—	١٦ م	—	—	٣٢ م	—	٣٢ م
يوغوسلافيا	—	٧٧	٧٤	—	٦٩	—	—	١٢ م	—	١٥ م	—	—	١٣ م	—	١٥ م
اسبانيا	٦٨	٦٠	٥٨	—	٥٣	١٤ م	١٩	١٩	—	٢٤ م	١٧ م	٢١	٢٣	—	٢٢ م
الولايات المتحدة	—	٢٦ م	٢٢	١٧ م	١٢ م	—	٣٣ م	٣٢	٣١ م	٣٧	—	٤٠	٤٦	٥١	٥٠ م
الاتحاد السوفيتي	—	—	—	—	٤٣	—	—	—	—	٣١	—	—	—	—	٢٦

فمن هذا الجدول يبدو واضحا مدى تأثير التقدم الفنى على هيكل توزيع السكان. فنجد فى البلاد المتخلفة صناعيا ان نسبة السكان بالقطاع الزراعى عالية (من ٥٠٪ الى ٧٠٪) فى نفس الوقت نسبة السكان بقطاع الخدمات فانها اعلى من القطاع الصناعى كما فى اليونان وتركيا . وفى البلاد النامية (اى التى لم تستكمل نموها بعد) نجد نسبة عالية ايضا من السكان العاملين فى القطاع الزراعى ولكن نسبة العاملين بالقطاع الصناعى يفوق بكثير العاملين بقطاع الخدمات ، كما نرى فى الاتحاد السوفيتى . وفى البلاد المتوسطة النمو (فرنسا وايطاليا) وهى غير متوازنة النمو نجد تطور نسبة السكان العاملين بالقطاعات الثلاثة تختلف من فترة لاخرى . ففى الفترة من ١٩٣١ حتى ١٩٤٠ فان هجرة العمال الى قطاع الخدمات فى فرنسا ظلت نسبته من ٣٠ الى ٣٣٪ على حساب القطاع الصناعى (من ٣٤ الى ٣٧٪) واخذ التطور الشكل الطبيعى فى الفترة من ١٩٥٠ حتى ١٩٥٥ ، وفى الدول التامة النمو (السويد والنرويج والدانمرك فنجد نسبة السكان العاملين فى الزراعة منخفضة بالنسبة للعاملين فى الصناعة وللعاملين فى الخدمات بينما نجد توازن تقريبى بين العاملين فى الخدمات وفى الصناعة . بل نجد فى السويد ان العاملين فى الصناعة زادوا على حساب العاملين فى الزراعة . وكذلك الحال فى الدانمرك نجد العاملين فى الخدمات قد زادوا على حساب العاملين فى الزراعة .

واخيرا فى البلاد الصناعية المتقدمة (المملكة المتحدة) نجد ان العاملين فى القطاع الصناعى حوالى نصف السكان العاملين . هذا ويفسر ازدياد نسبة العاملين فى القطاع الزراعى خلال السنوات الاخيرة فى المملكة المتحدة بمحاولتها التقليل من اعتمادها على دول الكومنولث فى المجال الزراعى .

من كل ما تقدم يتضح لنا ان الاقتصاد القومى يتكون من مجموعة من المتغيرات تتحرك بسرعات تختلف فى معدلها فمنها ما هو سريع الحركة وتكون فيما بينها المجال الاقتصادى ومنها ما هو بطىء نسبيا وتكون الهياكل المختلفة المكونة للاقتصاد . وهذه

المتغيرات مرتبطة بنسب وروابط ٠ وهذه النسب والروابط فى نفس الوقت التى تحكم الحركة الاقتصادية نجدها محكومة بها ٠ وعلى ذلك فقد ينتج عن هذه الحركة عدم تناسق بين المتغيرات المختلفة الامر الذى ينتج عنه عدم توازن مجالى او عدم توازن هيكلى ٠ وعلى هذا فمهمة واضع السياسة الاقتصادية ان يتحرس هذه النسب والروابط ويعدل منها فيزيد من سرعة بعض المتغيرات ويقلل من سرعة البعض الاخر حتى ينتج فى النهاية التناسق الاقتصادى المحقق للاهداف المحددة لهذا التحليل يعين واضع السياسة الاقتصادية فى مهمته فلا يقتصر على تقدير الاثار المباشرة لسياسته المجالية بل ويتعدى الى الاثار الغير مباشرة بمختلف درجاتها الممتدة مع الزمن ٠ فكما سبق القول تخضع الهياكل الاقتصادية للاثار المتراكمة للمجال الاقتصادى منه وتتغير ٠ وفى تغيرها هذا تجد معها الهياكل الاخرى وهكذا ٠

كما يعين ايضا القائم بتحليل الاقتصاد القومى فى بلد معين ٠ اذ يتمكن من اعطاء صورة صادقة من هذا الاقتصاد باستعراضه لكافة الهياكل المختلفة من ناحية والمجال الاقتصادى من ناحية اخرى ٠ وعن هذا التحليل يمكن الوقوف على مقومات الدولة المادية والمعنوية اى على ثروة الامة وكذا على مقدار الدخل القومى والناتج القومى على النحو الذى ستراه فيما بعد ٠

الباب الاول

الثروة القومية ورأس المال القومي

تعريف :

من دراستنا السابقة لمختلف الهياكل الاقتصادية نجد انها تضم :

- عناصر بشرية : السكان
- عناصر مادية : السلع العينية والثابتة
- عناصر غير مادية : حضارة وثقافة ومقومات

وعلى هذا فاذا ما قلنا الثروة القومية فانما يقصد كافة هذه العناصر : بشرية ومادية وغير مادية اى كل ما هو موجود بالدولة من عناصر يمكن ان تدخل فى تحديد قيمتها المعنوية والمادية ٠ وبالتالى فالثروة القومية تشمل المواد الاولية اى ما على الارض وما فى داخلها من موارد اصبحت صالحة للاستخدام فى العملية الانتاجية او لم تصبح بعد وكذلك المياه فى داخل التربة او على سطحها او حولها (انهار بحيرات ٠٠) وكذلك ما على التربة من مرتفعات تزيد من قيمتها الاستراتيجية والاقتصادية كما تشمل الارض المزروعة والصالحة للزراعة والغير صالحة للزراعة وما عليها من مبان ومنشئات وسكك حديدية وطرق وكبارى ٠٠٠ الخ كما تشمل الاستثمارات فى الخارج ٠٠٠ الخ من عناصر مادية - كما تشمل العناصر الغير مادية بما تتضمنه من اتجاهات فكرة وثقافية وتراث انسانى ٠٠ الخ كما تشمل العناصر البشرية اى السكان من الناحية الكمية والكيفية ٠

فاذا ما استعرضنا هذه العناصر لوجدنا ان بعضه يمكن تقييمه نقدا ويكون محلا للتعامل فى الاسواق والبعض الاخر لا يمكن تحديده ماديا بل يمكن اعطائه قيمة معنوية ٠ وهذا ما ذهب اليه فعلا سيمون كازنت[1] عند دراسته للثروة القومية

---

١) انظر : Simon Kuznets: L'evaluation de la frtune nationale, in Studies in Income to Wealth Vol. II 1938.)

حيث اسس دراسته على اساسين احدهما موضوعى والاخر معنوى . ثم حاول ربط الاساسين الموضوعى والمعنوى معا باثنى عشر متغيرا خرج منها بتقدير لثروة الامة .

اما رأس المال القومى : فهو فى الواقع جزء من الثروة القومية . فهو لا يشمل الا العناصر المادية التى يمكن تقييمها وتكون محلا للاسواق والتى تكون من صنع الانسان وموجهة الى الانتاج وتعتبر ثابتة من وقت لاخر .

وبمعنى آخر :

- لا يشمل رأس المال القومى العناصر البشرية وغير المادية والتى يصعب تقديرها نقدا .
- لا يشمل رأس المال القومى ما يسمى برأس المال الترفيهى كالمتاحف والاثار .
- لا يشمل رأس المال القومى بعض العناصر المادية لعدم اعدادها بعد لتوجيهها للعملية الانتاجية ، كالموارد التى لم تكتشف والارض التى لم تستصلح .

فضلا عن هذا نلاحظ ان لفظ " قومى " يثير ملحوظة هامة اذ يجب التفرقة بين رأس المال فى الامة ورأسمال الامة . والمقصود من الاول (رأس المال فى الامة) ما هو كائن فى الدولة من عناصر مادية بتطبيق عليها التعريف السابق ومملوك لمواطنين ومقيمين . اما رأسمال الامة فهو ما يملكه الوطنيين من عناصر مادية بالمعنى السابق تحديده سواء اكان فى داخل البلد ام فى خارجه اى مجموع ما هو موجود من هذه العناصر فى الامة مضافا اليه الرصيد الخارجى وهو يساوى الفرق بين حقوق الدولة على الخارج وديونها للخارج .

وهذا التعريف يسمى التعريف الاحصائى لرأس المال القومى ومنه نبدأ استعراض مشكلة قياس رأس المال القومى .

قيـاس رأس المال القومـى

يمكن ان يقاس رأس المال القومى بطريقين طريق مباشر وطريق غير مباشر ٠

الطريقة المباشرة لقياس رأس المال القومى :

وتقضى هذه الطريقة تعمد مباشرة الى عناصر رأس المال القومى محاولين حصرهـا وتصديرها ويمكن هذا بطريقين : طريقة القائمة وطريقة الجرد ٠

طريقة الجـــرد :

وتتضمن هذه الطريقة جرد كافة الاموال الاقتصادية المادية اى التى يمكن تقييمها مع اضافة صافى الحساب الخارجى ٠ وتتوقف قائمة الجرد هذه على المعنى الذى اعطى لرأس المال القومى ٠ وهذه الطريقة مستخدمة فى الولايات المتحدة وكندا واستراليا ٠

طريقة القائمـــة :

وتعتبر هذه الطريقة ان رأس المال القومى هو مجموع صافى الاصول الخاصـــة بجميع افراد ومنظمات الدولة ٠ وبالتالى تحسب اولا الاصول السالبة (القروض الداخلية والقروض الخارجية) ثم الاصول الموجبة (السلع الرأسمالية والحقوق التى للدولة علـى المواطنين والحقوق التى لها على الخارج) ثم يقسم الملاك الى مجموعات وتقـــاص الحقوق والديون داخل كل مجموعة مثال ذلك الورق النقدى النقدى الذى يصـــدره البنك المركزى والذى لدى الافراد يتقاص مع التزاماتهم طرفه ٠ وكذلك الدين العـــام يتقاص مع التزامات الافراد طرف الدولة ٠ وعلى هذا يكون رأس المال القومى شاملا :

- قيمة رؤوس الاموال العينية ٠
- الذهـــب
- الفرق بين الحقوق والديون التى للمواطنين قبل الخارج ٠

وقد حاول هيكس تطبيق هذه الطريقة عند تقديره لرأس المال القومى للمملكة المتحـــدة فى المدة من ٣٢ الى ١٩٣٤ .

المجمـــوع	الاموال السالبة	الاموال الايجابيـة	صافى الاصول
١) افراد بما فيهم الزراع	ديون قبل شركات المبانى	منازل سلع استهلاكية معمرة اخرى ارض زراعية عتاد زراعى دين عام استثمار بالخارج اسهم وسندات بريطانية	
٢) منشئات	اسهم وسندات وخلافه	مبانى وارض سكك حديدية عتاد صناعى وتجارى دين عام رهون عقارية ذهـــب	
٣) حكومة ومختلف المؤسسات العامة	دين عـام	اراضى ومبانى عتاد آخر	
المجمـــوع			

فمن هذا الجدول يبدو واضحا انه جمع عناصر غير متناسقة . الا ان الصعوبـة تثور فى التقدير وتختلف من وجهة نظر الذى يقوم به . فرأس المال الفنى لمنشـــأة مثلا تختلف قيمته اذا نظرنا اليه من وجهة نظر رئيس المنشأة او من وجهة نظـــر المساهمين او من وجهة نظر منشأة اخرى او من وجهة نظر الضرائب . وعلى كـــل حال يمكن استخدام احدى طرق ثلاث .

التقدير وفق الثمن الجارى فى السوق : ويعاب على هذه الطريقة ان جزءا كبيرا من هذه الاموال (الاموال العامة) تخرج عن حيز التبادل • فضلا عن هذا فمن الصعوبة بمكان تقدير المخزون اذ لابد للرجوع الى الفترة التى تبودلت فيها هذه السلع فعلا • وواضح ان فى ذلك كثير من التحكم •

التقدير حسب سعر التكلفة : اى بقيمة تكلفة هذه العناصر • ولكن عند الاخذ بهذه الطريقة يجب ملاحظة الاستهلاك المتراكم خلال المدة التى تبدأ من وقت انتهاء انتاج السلع حتى وقت تصديرها • وهذا بالطبع ما يقلل من دقة هذه الطريقة •

التقدير حسب تكلفة استبدال الاموال : اى احلالها بغيرها : اى قيمة هذه السلع والاصول المكونة لرأس المال القومى فيما لو استبدلت بمثيلاتها • والاخذ بهذه الطريقة يقتضى ملاحظة التغيرات والتقدم من وقت انتاج السلع المستبدلة الى وقت احلال اخرى محلها •

علاوة على الصعوبات المختلفة السابق ذكرها نجد صعوبة اخرى تثور فى تقدير رأس المال القومى • اذ نلاحظ انه بمجرد اضافة قيم مختلف مقومات رأس المال القومى فاننا لا نأخذ بعين الاعتبار العلاقات المختلفة القائمة بين مختلف العناصر وننسى ان كل عنصر لا معنى له الا عن طريق علاقته ببقية العناصر • كما اننا لا ندخل فى الحسبان الا العناصر المادية ونهمل الموارد الطبيعية والبشرية للخدمات • كما نهمل ايضا الخدمات العامة ذات المنفعة العامة •

الطريقة الغير مباشرة لتقدير رأس المال القومى :

وبهذه الطريقة يمكن التغلب الى حد ما على صعوبة الاخذ فى الاعتبار بالعلاقات القائمة بين العناصر المكونة لرأس المال القومى • حيث يقدر الاخير على اساس من نتيجة النشاط الاقتصادى اى تفاعل هذه العناصر بعضها مع البعض• وهذه الطريقة تسمى بطريقة رأسمالى الدخل •

هذا وتوجد طريقة اخرى غير مباشرة وان كانت تحكمية الى حد كبير وهى تقدير رأس المال القومى ابتداء من التركات ٠

- طريقة رأسمالى الدخل :

تقتضى هذه الطريقة رأسمالى الدخل الفعلى الذى يحصل عليه الافراد اى ايجاد القيمة الرأسمالية له على اساس من متوسط توقعات الفترة المنتظر تحصيل الدخل خلالها، ثم يضاف اليها تقدير الملكيات العامة المنتجة وغير المنتجة ٠ والمهم لدينا فى هذه الطريقة هو الدخل الصافى اى بعد خصم التكاليف بما فى ذلك الاستهلاكات ٠ ولحساب القيمة الرأسمالية يقسم صافى الدخل على سعر الفائدة الجارى ٠

ويرجع السبب فى اضافة رأس المال العام المنتج وغير المنتج الى صعوبة التفرقة بينهما كما انه لا يعطى دخلا بصفة عامة ٠

وقد طبقت هذه الطريقة فعلا فى المملكة المتحدة على اساس من احصائيات الضريبة على الدخل ٠ واضح لنا سهولتها بشرط ان يتحقق عنصر الجدية والامانة فى الاقرارات التى يقدمها ممول الضريبة على الدخل ٠

- طريقة التركات :

وتقتضى هذه الطريقة بتقدير رأس المال القومى على اساس من التركات المعلن عنها فى سنة معينة او متوسط مدة معينة ٠ ثم تعدل قيمتها بما يدخل فى الاعتبار التركات التى لم يعلن عنها وكذا الهبات بين الاحياء ٠ ثم تستخلص معامل التضاعف من جداول الوفيات لتعرف عمر جيل من السكان ٠ فمثلا قد تقضى هذه الجداول بانه لابد من ثلاثين عاما حتى تمر من جيل الى جيل ٠ ومعنى هذا ان رأس المال القومى ينتقل بين جيلين متعاقبين بواقع $\frac{1}{30}$ سنويا ٠ وعلى هذا يكون رأس المال الخاص عبارة عن قيمة التركات السنوية المعدلة مضروبا فى ثلاثين ثم تضيف الى الضرب قيمة رأس المال العام (المملوك للدولة) المنتج وغير المنتج وتصل بالتالى الى رأس المال القومى ٠

وقد طبقت هذه الطريقة فى فرنسا . ويعاب عليها ان بها كثير من التحكم. تحكم فى تقدير عمر الجيل وتحكم تقدير التركات التى لم يعلق عنها .

تطور طرق تقدير رأس المال القومى :

تطورت طرق تقدير رأس المال القومى فى السنوات الاخيرة تطورا كبيرا تتمخض عن ضرورة ايجاد قوائم متوافرة قومية تربط كل الوحدات الاقتصادية التى يتكون منها الاقتصاد وقد تبادل جولد سميث[1] هذا الموضوع مقسم الوحدات الاقتصادية الى مجموعات ثلاثة كبيرة .

ا - الوحدات النهائية الخاصة (العائلات والجماعات الخاصة) والعامة (الدولة والجماعات المحلية) .

ب - الوحدات الوسيطة : الشركات باشكالها المختلفة - والملكيات الفردية والا ستغلالات العامة .

جـ - العالم الخارجى .

وبالتالى يكون رأس المال القومى عبارة عن صافى مجموع كل الوحدات الاقتصادية بالدولة.

ومن هذه القوائم القومية التفصيلية يصبح من الممكن زيادة معلوماتنا عن بعض الظواهر الاقتصادية الهامة وتوضيح بالتالى السياسة الاقتصادية وخاصة :

- معرفة هيكل العناصر المادية المستخدمة فى الاقتصاد القومى وتخصيصها واعمارها .
- تحليل توزيع الثروة القومية بين الافراد والجماعات والقطاعات (العام والخاص) وتحديد درجة تركيز اثروة ودراسة العلاقات القائمة بين توزيع الثروة وتوزيع الدخل .
- تحديد سياسة استغلال وصيانة الموارد الطبيعية .
- ايجاد العلاقات بين اهمية الذمة المالية وهيكلها وموقف مختلف الوحدات الاقتصادية .

---

١) راجع : Goldsmith: in "Studies in income & Wealth, Vol. XII

- حساب معدل النمو الكلى او حسب القطاع المرتبط بالتراكم الرأسمالى .
- تحديد واضح لكل من ظاهرة الاستهلاك والادخار .
- تحديد الموقف الدولى للدولة من حيث القروض الدولية وسياسات التنمية الاقتصادية .

حساب الثروة القومية بالاتحاد السوفيتى :

قام ريابوتسكين T. Riabouchkine بتقديرها على النحو التالى :

عرف هذا الكاتب الثروة القومية بانها مجموع من موضوعات العمل وموضوعات الاستهلاك التى تجعلها العمل الانسانى . وقسم عناصرها الى اقسام اربعة تبعا لدور العنصر فى عملية اعادة الانتاج الاجتماعى .

- عناصر منتجة : المبانى (المصانع ، السوفخوز ، والكلخوز ..) والانتقال (الكبارى والقناطر) منشئات القوى (موتورات وغلايات تجارية) وماكينات وادوات وعتاد ونقل وجرارات والات زراعية والمراعى - لا تشمل المواشى الصغيرة - ولكن تشمل الطيور والنحل والنباتات ، وقيمة الاشغال الخاصة بتحسين التربة .
- عناصر غير منتجة : مبانى (مدارس ومستشفيات ومعاهد ومساكن) منشئات وادوات مختلفة فى المنشئات المدرسية والعلاجية والادارية ومساكن ومؤسسات محلية .
- المخزون وينقسم الى :
- يتم التشغيل فى الانتاج (الانتاج الجارى ، المخزون اللازم للانتاج - الانتاج النهائى الذى لم يصل للمستهلك بعد . المخزون المخصص لمختلف ارصدة الاحتياطى) .
- احتياطى منشئات الدولة .

- السلع الاستهلاكية الخاصة بالافراد : المعدلات ، الملابس والاحذية والكتب والعدد والسيارات هذا وقد اشار الكاتب ان الخطة السوقية تفتقر الى تقدير راس المال القومى ولكنها تتضمن بعض دالات للعناصر الرئيسية للثروة القومية .

فى كل ما تقدم حاولنا استعراض الطرق المختلفة لقياس رأس المال القومى . ولا يخفى ما لهذا التقدير من اهمية سواء بالنسبة لواضع السياسة الاقتصادية اذ عن طريقه يمكن معرفة مدى كفاءة الجهاز الانتاجى الموجود بالدولة وهيكله ويمكن بالتالى رسم خطة على اساس من هذه البيانات وكذلك بالنسبة للقائم بالتحليل الاقتصادى . هذا ويمكن ان يتفرع عن تقدير راس المال القومى بتقدير رأس المال المحلى فى دولة تأخذ باللامركزية الادارية وتعطى مختلف اقاليمها سنة شبه استقلال ذاتى فى ادارة نفسها . فيمكن باحدى الطرق السابقة الوصول الى هذا التقدير مع ملاحظة ان هناك علاقات متبادلة بين الاقليم والاقاليم الاخرى يجب اخذها فى الاعتبار حيث يؤخذ صافى هذه العلاقات : وكذلك يلاحظ عند تقدير علاقة الدولة بالعالم الخارجى ان تقتصر على نصيب الاقليم .

وواضح ان ذلك من الصعوبة بمكان الامر الذى يدعو الى التحكم ولكن مع ذلك لا ينفى امكان الحصول على نتيجة تقريبية لرأس المال المحلى .